

أثر الحوكمة على الالتزام التنظيمي: دراسة تطبيقية على أكبر الجامعات العاملة في قطاع غزة وفق بطاقة مركز التكامل المتوسطي

الزايع، إياد رمضان عمر، وعاشور، يوسف حسين محمود. (٢٠٢١). أثر الحوكمة على الالتزام التنظيمي: دراسة تطبيقية على أكبر الجامعات العاملة في قطاع غزة وفق بطاقة مركز التكامل المتوسطي (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية (غزة)، غزة. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1359130>

Prepared by



أهمية الدراسة العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تناولها لموضوع الحوكمة كأحد المفاهيم الإدارية الحديثة، حيث تسعى إلى دراسة تأثيرها على الالتزام التنظيمي في الجامعات العاملة بقطاع غزة. تأتي هذه الدراسة في ظل الحاجة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات الأكاديمية، مما يجعلها ذات أهمية خاصة، لا سيما في بيئة تتسم بالتغيرات المستمرة. ورغم تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة، فإن الدراسات التي تناولته على مستوى الجامعات الفلسطينية تظل قليلة، مما يمنح هذه الدراسة ميزة سد الفجوة البحثية في الأدبيات المحلية والعربية. كما تساهم الدراسة في توضيح مفهوم الالتزام التنظيمي، مما يسهم في تصحيح التصورات الإدارية وإثراء المعرفة الأكاديمية في هذا المجال، إلى جانب تقديم نموذج يمكن أن تستفيد منه الجامعات في تطوير سياساتها الإدارية.

أهمية الدراسة العلمية

- من حيث التميز، تتميز الدراسة بحدثة موضوعها وأهميته التطبيقية، حيث توفر رؤية علمية حول العلاقة بين الحوكمة والالتزام التنظيمي، وهو ما يمكن أن يساعد الجامعات في تحسين أدائها الإداري. كما أن تركيزها على بيئة أكاديمية في قطاع غزة يضيف بعدًا محليًا مهمًا يثري الأدبيات البحثية في هذا المجال. ومع ذلك، تعاني الدراسة من بعض القصور، حيث إنها تركز على قطاع محدد دون النظر إلى قطاعات أخرى قد تكون لها تجارب مختلفة في تبني الحوكمة. كما أنه كان من الأفضل توسيع نطاق البحث ليشمل مقارنات بين جامعات في دول أخرى لتعزيز إمكانية تعميم النتائج، مما قد يزيد من موثوقية الدراسة ويسمح باستنتاجات أكثر شمولاً حول تأثير الحوكمة على الالتزام التنظيمي في بيئات متنوعة.

أهمية الدراسة العملية

- تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في تقديم توصيات تطبيقية تسهم في تعزيز الالتزام التنظيمي من خلال تطوير نظام حوكمة فعال في الجامعات العاملة بقطاع غزة. إذ تهدف الدراسة إلى تقديم حلول قابلة للتطبيق تساعد الجامعات على تحسين أدائها الإداري وتعزيز الشفافية والمساءلة، مما يسهم في تحقيق بيئة تنظيمية أكثر استقرارًا وكفاءة. كما أن الالتزام التنظيمي يعد عنصرًا رئيسيًا في استمرارية المؤسسات التعليمية ونجاحها، ومن هنا تسعى الدراسة إلى تقديم استراتيجيات يمكن استخدامها لتعزيز هذا الالتزام داخل الجامعات، مما يجعل الحوكمة أكثر تأثيرًا في تطوير العمل الأكاديمي والإداري.

أهمية الدراسة

ومن ناحية أخرى، توفر الدراسة إطارًا توعويًا للمهتمين وصناع القرار حول واقع الحوكمة في الجامعات ومدى تأثيرها على الالتزام التنظيمي، مما يساعد في اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية لتحسين جودة العمل المؤسسي. من خلال التركيز على تقليل الوقت والتكلفة في تحقيق الأهداف، تبرز أهمية هذه الدراسة في تطوير ممارسات أكثر كفاءة واستدامة داخل الجامعات، مما يعزز من فعاليتها في مواجهة التحديات الإدارية والتعليمية. ومع ذلك، كان يمكن أن تكون الدراسة أكثر شمولية لو شملت مقارنة بين أنظمة الحوكمة في جامعات أخرى خارج قطاع غزة، مما كان سيساعد على تقديم نموذج أكثر اكتمالاً لتحسين الالتزام التنظيمي في مختلف البيئات الأكاديمية.

أهداف الدراسة

صُممت أهداف هذه الدراسة بطريقة ممنهجة تهدف إلى تحليل العلاقة بين حوكمة الجامعات والالتزام التنظيمي في قطاع غزة، وذلك من خلال استخدام بطاقة مركز التكامل المتوسطي كأداة لقياس أبعاد الحوكمة. تسعى الدراسة إلى قياس واقع الحوكمة في الجامعات وتحديد مدى تأثيره على مستوى الالتزام التنظيمي، مما يوفر فهمًا أكثر دقة للعلاقة بين الإدارة الرشيدة والانضباط المؤسسي في البيئة الأكاديمية. كما تهدف إلى التعرف على مستوى الالتزام التنظيمي في الجامعات ومدى تأثيره بالحوكمة، مما يساعد في وضع سياسات إدارية أكثر فعالية لتحسين الأداء داخل المؤسسات التعليمية.

في تصميم الأهداف أن الباحث لم يقتصر على تحليل العلاقة العامة بين الحوكمة والالتزام التنظيمي، بل عمد إلى قياس الفروق الفردية التي قد تؤثر على هذه العلاقة، مما يضفي عمقًا على الدراسة ويساعد في فهم المتغيرات التي يمكن أن تعزز أو تحدّ من فعالية الحوكمة في الجامعات. كما أن ربط الدراسة بطاقة مركز التكامل المتوسطي يمنحها طابعًا علميًا دقيقًا، حيث تستند إلى معيار دولي معتمد لقياس جودة الحوكمة في المؤسسات الأكاديمية.

تتمثل قوة أهداف الدراسة في وضوحها وتركيزها على تحليل تأثير الحوكمة على الالتزام التنظيمي، مما يوفر إطارًا دقيقًا يمكن من خلاله توجيه البحث والتحليل. فقياس أبعاد الحوكمة، مثل الاستقلالية، المساءلة، والمشاركة، يُعد خطوة أساسية لفهم كيفية إدارة الجامعات في غرة ومدى تأثير هذه الأبعاد على سلوك والالتزام العاملين داخل المؤسسات الأكاديمية. يعزز هذا النهج من قيمة البحث، حيث يتيح فحص العلاقة بين ممارسات الحوكمة ومدى التزام الأفراد بالنظم والإجراءات التنظيمية، مما قد يسهم في تطوير سياسات إدارية أكثر كفاءة في الجامعات.

مع ذلك، فإن التركيز الحصري على الالتزام التنظيمي قد يكون محدودًا نوعًا ما، حيث يمكن توسيع نطاق الأهداف ليشمل جوانب أخرى مثل الأداء الأكاديمي وجودة التعليم. فالالتزام التنظيمي للعاملين في الجامعات يمثل عاملاً مهماً، لكنه ليس العامل الوحيد الذي يؤثر على نجاح المؤسسات التعليمية، إذ يمكن أن يكون لممارسات الحوكمة تأثير على مخرجات التعليم، رضا الطلاب، البحث العلمي، والاستدامة المالية. لذا، فإن إضافة أهداف تتعلق بتحليل أثر الحوكمة على هذه المؤشرات يمكن أن يجعل البحث أكثر شمولية، ويمنحه قدرة أكبر على تقديم توصيات تطبيقية تعود بالنفع على النظام التعليمي ككل، وليس فقط على مستوى الإدارة الداخلية للجامعات.

فرضيات الدراسة:

١. تم تصميم الفرضية الرئيسية الأولى في الدراسة بطريقة علمية ومنهجية واضحة، حيث تهدف إلى اختبار العلاقة بين الحوكمة والالتزام التنظيمي، مستندة إلى بطاقة مركز التكامل المتوسطي كمقياس للحكم على أبعاد الحوكمة في الجامعات. من خلال هذه الفرضية، يسعى الباحث إلى التحقق من وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحوكمة في الجامعات والتزام العاملين فيها، مما يعزز من قيمة البحث في تقديم رؤية كمية تستند إلى التحليل الإحصائي بدلاً من الاكتفاء بالملاحظات الوصفية.

أحد أهم أوجه التميز في هذه الفرضية هو تقسيمها إلى عدة فرضيات فرعية، حيث تم تفكيك مفهوم الحوكمة إلى عناصر محددة مثل السياق، المهمة، الأهداف، التوجه الإداري، الاستقلالية، المساءلة، والمشاركة، مما يسمح بقياس كل عنصر بشكل منفصل، وبالتالي إجراء تحليل أكثر دقة وتحديد أي من أبعاد الحوكمة له التأثير الأكبر على الالتزام التنظيمي. كما أن استخدام مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) يعكس دقة البحث واعتماده على أساليب قياس موثوقة، مما يعزز مصداقيته.

فرضيات الدراسة

تمثل الفرضيات الرئيسية الثانية والثالثة امتدادًا للفرضية الأولى، حيث تهدفان إلى تحليل العلاقة بين واقع الحوكمة والالتزام التنظيمي من منظورين مختلفين: الأول يركز على الأثر المباشر للحوكمة على الالتزام التنظيمي، والثاني يبحث في الفروقات الديموغرافية التي قد تؤثر على العلاقة بينهما. يعد هذا النهج متكاملًا من الناحية البحثية، حيث يسمح بفحص العلاقة بين المتغيرات من زوايا متعددة، مما يعزز من دقة النتائج وإمكانية تعميمها.

فرضيات الدراسة

الفرضية الثانية تتميز بكونها تتجاوز مجرد العلاقة الارتباطية التي تم تحليلها في الفرضية الأولى، حيث تختبر التأثير المباشر للحوكمة على الالتزام التنظيمي، مما يتيح إمكانية معرفة مدى قوة العلاقة بين المتغيرين واتجاهها. اختبار الأثر بدلاً من الاكتفاء بالارتباط يجعل البحث أكثر تطبيقية، إذ يمكن من خلاله تقديم توصيات واضحة للجامعات حول السياسات التي يمكن اتخاذها لتحسين الالتزام التنظيمي بناءً على مستوى الحوكمة.

فرضيات الدراسة

أما الفرضية الثالثة، فتميزت بإدراج المتغيرات الديموغرافية في التحليل، مما يعزز من فهم كيفية اختلاف تأثير الحوكمة على الالتزام التنظيمي وفقًا لعوامل مثل الجنس، عدد سنوات الخبرة، التصنيف الوظيفي، والجامعة محل الدراسة. تحليل هذه الفروقات يعد خطوة مهمة لفهم ما إذا كانت بعض الفئات تتأثر بالحوكمة أكثر من غيرها، مما يساهم في توجيه السياسات الإدارية لكل شريحة وظيفية بشكل أكثر دقة.



Thank You